سياسات تمويل المنشأة التجارية والموازنة بين السيولة والربحية

خطة بحث مقدمة من الطالب

أحمد ياسر نعساني

إلى مجلس كلية الدراسات العليا

في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

لنيل درجة الدكتوراة

1- مقدمة:

عند تحديد مصادر التمويل المختلفة للمنشأة التجارية أو الصناعية يجب تناول موضوع تقدير الأموال المطلوبة للاستثمار في المنشأة، وعملية تقدير الأموال ذات أهمية بالغة فعلى أساسها يمكن تحديد المصادر التمويلية الطويلة الأجل والقصير الأجل وبأقل تكلفة ممكنة، والمقصود بالأموال المطلوب تقديرها هي الأموال المطلوبة للاستثمار في الموجودات الثابتة او المتداولة بالإضافة إلى النقدية اللازمة للعمليات التشغيلية ولذا فإن رأس المال له دور في المنشأة ورأس المال العامل الذي يمثل الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة يعد مؤشر على كفاءة السياسات المالية للمنشأة.

2- مشكلة الدراسة:

يعد رأس المال العامل مؤشر على مدى نجاح السياسات المالية للمنشأة فارتفاعه يعكس قدرة المنشأة في الاعتماد على مواردها الذاتية ومن ثم قدرتها على إدارة أموالها بالشكل الأمثل وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي، في حين أن انخفاضه يمثل اعتماد المنشأة على المصادر الخارجية في التمويل ومن ثم التقليل من اعتمادها على الموارد الذاتية، أي أنه وبصورة أخرى رسم سياسة لربحية المنشاة، أي تعظيم الربح وارضاء المساهمين أو المقرضين، ومدى تأثير ذلك على السيولة أو الاحتفاظ بالسيولة لتغطية الالتزامات المترتبة على المنشاة ومدى تأثير ذلك على الربحية، وعليه فإن المشكلة تكمن في اتباع أسس علمية دقيقة للموازنة بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، وإذا كانت المطلوبات المتداولة أكثر من الموجودات المتداولة فيكون صافي رأس المال العامل سالباً مما يؤثر على تحقيق الأرباح، إذن لابد من تحديد وقياس العوامل الرئيسية التي تؤثر في صافي رأس المال العامل وكذلك تحديد وقياس تأثير صافي رأس المال العامل على العوامل والمؤشرات الرئيسية التي تعكس كفاءة السياسات المختلفة للمنشأة (المالية والانتاجية والتخطيطية) ومدى تأثير ذلك على السيولة والربحية.

3- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية دور رأس المال العامل في تمويل العمليات التشغيلية للمنشأة الصناعية والتجارية معاً، ولأن تلك المنشآت لها دور مهم في عملية التنمية ودعم الاقتصاد الوطني، لذلك فلابد من اعتماد سياسة مالية ناجحة تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة وتوظيفها في عمليات تشغيلية، إذ أن اعتماد الموازنة الدقيقة والموضوعية بين توظيف الأموال في موجوداتها المتداولة، وكذلك البحث عن مصادر تمويل ملائمة وفق سياسة تمويل مدروسة، بحيث تتمكن المنشأة من التنسيق بين استخدام الأموال وتحقيق الموازنة بين السيولة

والربحية، وبين عدم الإخلال بمواعيد تسديد التزاماتها المالية للآخرين، لذلك فاعتماد سياسة واضحة لإدارة رأس المال العامل يمكن أن تخدم المنشأة في جوانب متعددة، منها:

1- الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة وتوظيفها في موجودات تشغيلية تساهم نمو الانتاج بالشكل الأمثل ومن ثم نمو المنشأة.
2- توفير السيولة اللازمة لاستمرارية العمليات التشغيلية.
3- السعي لتحقيق الربحية واعتماد موازنة دقيقة بين هدف الإدارة المالية في السيولة والربحية وصولاً لتعظيم قيمة المنشأة.
4- السعي إلى تسديد الالتزامات المترتبة على المنشأة في مواعيد استحقاقها وفي الفترات المتفق عليها بما يعزز من ثقة الدائنين في هذه المنشأة.

4- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقويم دور رأس المال العامل للمنشأة ورسم سياسة تمويل وتكوين رأس المال، بحيث يخدم هذا الدور هدف المنشأة في الربحية واعتماد سياسة دقيقة في تسديد الالتزامات المترتبة عليها وذلك من خلال العديد من المؤشرات التي اختارها الباحث والتي تؤدي إلى نمو المنشأة وقدرتها على إدارة رأسمالها العامل، والخروج بسياسة تمويل واضحة واردة السيولة والربحية بالشكل الأمثل والخروج بتوصيات تساهم في اعتماد سياسة واضحة وذات فاعلية في هذا المجال.

5- فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة إلى ثلاث فرضيات رئيسية: وهي

أ- الفرضية الأولى:

هناك ارتباط وثيق بين تمويل وإدارة رأس المال في المنشأة وكفاءة إدارة الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة.

ب- الفرضية الثانية:

يتأثر صافي رأس المال العامل بعدة عوامل:

1- القروض طويلة الأجل.
2- حق الملكية.
3- مجموعة الأموال المستثمرة.

ج- الفرضية الثالثة:

يؤثر صافي رأس المال في العوامل التالية:

1- يؤثر صافي رأس المال العامل.

2- يؤثر صافي رأس المال العامل في العائد على الاستثمار.

3- يؤثر صافي رأس المال العامل في صافي الأرباح المحققة.

4- يؤثر صافي رأس المال في نمو العملية الإنتاجية.

5- يؤثر صافي رأس المال العامل في صافي المبيعات.

6- لا يؤثر صافي رأس المال العامل في الموجودات الثابتة.

7- لا يؤثر صافي رأس المال العامل في تطور كلفة الإنتاج.

6- محددات الدراسة:

سيقوم الباحث بالاعتماد على البيانات والاحصاءات والمعلومات المطلوبة للبحث من خلال التقارير المالية التي يمكن الحصول عليها من المنشأة موضع البحث والتطبيق وسيتم اختيار إحدى المنشآت:

(شركة السمن والصابون - شركة الصناعات الغذائية - شركة الأقصى للحلاوة الطحينية).

وذلك حسب موافقة إدارة الشركة، وسيتم اختيار بيانات من الفترة (2000م - 2005) إذ تساهم هذه الفترة في إعطاء صورة شاملة عن السياسة المالية المعتمدة في المنشأة المختارة، وإن استطاع الباحث أخذ المعلومات والبيانات المالية من شركتين ثم إجراء مقارنة بينهما من خلال استخراج قيم معيارية. وهذا حسب خطوات البحث.

7- منهجية الدراسة:

تهدف الدراسة إلى رسم سياسة تمويل ناجحة للمنشأة ودراسة العلاقة بين رأس المال العامل والعوامل المؤثرة عليه ولذلك فإن هذه الدراسة ستكون دراسة ارتباطية ميدانية تعتمد على تحليل البيانات التي سيتم جمعها من المنشأة وكما يلي:

1- تحليل البيانات المالية باستخدام النسب المالية.

2- تحليل المعلومات باستخدام برنامج إحصائي وطبعه على الحاسوب.

- فالطريقة الأولى للتحليل تعطي مؤشرات متعددة للسيولة والربحية والنشاط للمنشأة من خلال مقارنتها مع معايير متعددة (صيغة معيارية أو معايير نمطية).

  ويستخدم الباحث في عملية التحليل أسلوب التحليل المقارن.

- الأفقي لدراسة التطورات لكل فقرة من فقرات الموجودات والمطلوبات المتداولة مقارنة بنسبة أساس (ويمكن أن تكون سنة 2000م) وهي السنة الأولى التي تبدأ فيها السلسلة الزمنية المنتجة.
- التحليل المقارن الرأسي وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل فقرة من الموجودات والمطلوبات المتداولة قياساً إلى مجموعهما كما أن عملية استخدام النسب المالية لوحدها لا يمكن أن تعطي مؤشراً كافياً لدور رأس المال العامل وتأثيره على باقي المؤشرات السالفة الذكر، لذا فلابد من اعتماد برنامج إحصائي لتحديد وقياس العوامل الرئيسية المؤثرة في رأس المال العامل، وكذلك لتحديد وقياس أثر صافي رأس المال العامل على العديد من المؤشرات الرئيسية التي تعكس كفاءة السياسات المختلفة للمنشأة بجوانبها المالية والإنتاجية والتخطيطية والتسويقية، ورسم سياسة للسيولة والربحية بالشكل الأمثل.

ويمكن أن تحتوي الدراسة مبدئياً على الفصول الآتية:

1- الفصل الأول (الإطار النظري):

1- المبحث الأول: مفهوم دور رأس المال العامل وأهميته.
2- المبحث الثاني: مفهوم الموجودات المتداولة وأهميتها ومكوناتها.
3- المبحث الثالث: مفهوم المطلوبات المتداولة وأهميتها ومكوناتها.

2- الفصل الثاني:

1- المبحث الأول: نبذة عن المنشأة.
2- المبحث الثاني: منهجية الدراسة والأساليب المعتمدة في الدراسة.

3- الفصل الثالث:

1- المبحث الأول: لمحة عن التحليل المالي.
2- المبحث الثاني: تحليل الموجودات المتداولة، ثم مقارنة النتائج مع النسب التاريخية أو القيم المعيارية.
3- المبحث الثالث: تحليل المطلوبات المتداولة، ثم مقارنة مع النسب التاريخية أو القيم المعيارية.

4- الفصل الرابع:

دور رأس المال العامل من خلال تحليل وتقويم صافي رأس المال العامل باستخدام برنامج إحصائي وقد يتضمن مبحثين:

1- المبحث الأول: العوامل مؤثرة في صافي رأس المال العامل.

2- المبحث الثاني: أثر صافي رأس المال العامل على باقي المؤشرات.

5- الفصل الخامس:

1- المبحث الأول: الاستنتاجات.

2- المبحث الثاني: التوصيات.

ثم الملحقات والمراجع

ويمكن الاستفادة من المراجع الآتية